



مركز جسور للدراسات والتنمية
Jusoor Center for Studies & Development

ورقة سياسات مشاركة المرأة في الحكم المحلي



قائمة المحتويات

• المقدمة

• نبذة عن مشاركة المرأة السياسية في ليبيا

- مشاركة المرأة في السياسة
- المرأة في التشريعات الليبية
- المرأة في المجالس البلدية

• العوائق التي تحد من فاعلية دور المرأة في المجالس البلدية

- معوقات المشاركة السياسية و صنع القرار
- المعوقات الثقافية و الاجتماعية
- الاحتياجات التدريبية و المعرفية

• التوصيات

تمهيد

شهد العالم في العقود الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بحقوق المرأة وخصصت الأمم المتحدة أحد أهداف التنمية المستدامة لتحقيق المساواة بين الجنسين، وقد تصدرت ضرورة تمكين المرأة في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من المجتمعات والمحافل الدولية.

في السنوات التي تلت ثورات الربيع العربي زاد الاهتمام بإشراك المرأة الليبية في المناصب السياسية ومراكز صنع القرار على المستوى الوطني والمحلي. و نظراً لأهمية الدور المنوط بالمجالس البلدية و مساهمتها في تعزيز العمل بنظام الحكم المحلي، فإنه من المهم أن يتم تحليل وضعها و فهم احتياجاتها و المعوقات التي تحد من مساهمتها بشكل فعال في المجالس البلدية.

كما أن دراسة مستوى مشاركة المرأة في الإدارة المحلية سيساعد على التوجه لأصحاب القرار وحثهم على تحسين وضع النساء العضوات في المجالس البلدية حتى يستطعن القيام بواجبهن على أفضل وجه، وكما سيتمنح الفرصة لأصحاب الاختصاص لتحديد التحديات والمعوقات التي لازالت تحد من مشاركة النساء الليبنيات في المناصب السياسية وتؤثر على فاعليتهن في مواقع صنع القرار.

أ. هالة بو قعيقص
المدير التنفيذي
مركز جسور للدراسات والتنمية



مركز جسور للدراسات والتنمية
Jusoor Center for Studies & Development

أولاً: نبذة عن مشاركة المرأة السياسية في ليبيا

1.1 المرأة في المشاركة السياسية

كان تمثيل المرأة في المناصب السياسية منخفضاً للغاية في المرحلة السياسية ما قبل ثورة فبراير 2011، ولم تشغل سوى أربعة نساء مناصب وزارية في وزارات غير سيادية مثل الإعلام والشؤون الاجتماعية والثقافة وعلى المستوى التشريعي لم تشغل سوى امرأة واحدة منصب مدير إدارة الرقابة الإدارية.

منذ فبراير 2011 أيدت معظم النساء الليبيات عمليات التغيير نحو الديمقراطية؛ فشاركت في كل المراحل الانتقالية رغم كل التحديات التي تواجه النساء في مجتمع يسوده النظام الأبوي، فأُسست النساء الجمعيات الخيرية، و المنظمات المدنية، وساهمت في تأسيس الأحزاب السياسية وعضويتها، وقادت العديد من الحملات المناصرة للمرأة، ولم تحصر نفسها في قضايا المرأة خاصة بل تعدتها الى المطالبة بكل حقوق الانسان ونشر ثقافة الديمقراطية وممارستها، وعلى صعيد المشاركة السياسية للمرأة فقد شاركت الناشطات في المجتمع المدني بالإعداد لانتخابات المؤتمر الوطني حيث حرصن على ان تكون هناك تدابير خاصة في قانون الانتخابات بما يضمن مشاركة المرأة، فشكّل حراك نسائي رافض لمسودة قانون انتخابات المؤتمر الوطني التي أقرت نسبة 10% ككوتا للمرأة، هذا الحراك شكّل ضغطاً على لجنة وضع قانون الانتخابات، فتم ادخال نظام "الزيبرا" للمقاعد في القوائم الانتخابية الحزبية، مما شجّع الكثير من الناشطات السياسيات للالتحاق بالكيانات والأحزاب السياسية لضمان فوزها بالانتخابات، وبفضل هذا النظام ترأست 140 امرأة القوائم الحزبية التي وصلت الى 371 قائمة، وتحصلت النساء على 32 مقعد، في حين لم توفّق النساء المرشحات على القوائم الفردية الا بمقعد واحد من 120 مقعد، لتصل مشاركة المرأة في المؤتمر الوطني الى نسبة 16.5%، وفي انتخابات الهيئة التأسيسية للدستور تحصلت النساء على 6 مقاعد من أصل 60 مقعد أي نسبة 60% عن طريق الكوتا.

1.2 المرأة في التشريعات الليبية

جاء الدستور الليبي بمكتسبات مهمة للمرأة، فقد نصت مواد الدستور على حق الانتخاب والتصويت للمرأة وفق لما جاء في المادة 102 من دستور 1951 و التي نصت على إن (الانتخاب حق الليبيين البالغين إحدى وعشرون سنة ميلادية على الوجه المبين في القانون ويجوز للمرأة أن تمارس هذا الحق وفقاً للشروط التي يضعها القانون)، وقد نصت مواد الدستور على حقوق المواطنة كاملة حسب ما جاء في المادة 11 من دستور (1951) (حيث أن الليبيين لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والحقوق السياسية وفي تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو اللغة أو الثروة أو النسب أو الآراء السياسية والاجتماعية). و كما نص الدستور على إلزامية و مجانية التعليم، وفتح المجال للجنسين لمزاولة النشاط التجاري. و بهذا زاد تواجد المرأة في الأعمال الخيرية و الثقافية.

و قد شهدت المرحلة ما بعد 1969 سيطرة للتوجه القومي-الاشتراكي الذي ساد المنطقة على أغلب التشريعات الليبية، و أدى ذلك لاصدار العديد من التشريعات المناصرة للمرأة نتج عنها زيادة الإقبال على التعليم و المشاركة في الانتاج و العمل. و تعد أهم مكتسبات المرأة في هذه المرحلة قانون تعزيز الحرية رقم 20 لعام 1991 و الذي أكد في نصوصه على المساواة بين الرجل والمرأة، و نصت المادة الأولى منه على الآتي: " المواطنون في الجماهيرية العظمى - ذكورا أو إناثا - أحرار متساوون في الحقوق ولا يجوز المساس بحقوقهم". كما أكد على حق المرأة في العمل و الزواج بدون إكراه و كفل لها حقها في التعليم و كذلك منح لها الحق في الدفاع عن الوطن.

في المرحلة ما بعد 17 فبراير 2011، تنحصر المكتسبات المهمة في صعيد المشاركة و التمثيل السياسي، بما فيه فرض قوانين الكوتا في الانتخابات و كذلك مشاركة المرأة في العمل المدني إلا إن بعض الحقوق المكتسبة في مجال الأحوال الشخصية تم انتزاعها و لم يصدر إلى اليوم أي تشريع يعزز مكانة المرأة و لا يحسن أحوالها بصفة عامة في التشريعات الليبية. مما لا شك فيه بأن الإطار القانوني يعد من الأطر المنصفة بشكل كبير للمرأة، فكافة القوانين تلزم بعدم التمييز و الحق في تكافؤ الفرص، و تمنح للمرأة ميزات جوهرية و حوافز هامة. و على الرغم من هذا تعد هذه الميزات حبر على ورق، و لا وزن لها في المؤشرات الجندرية، فلزال نسبة تمثيل المرأة متواضعة و مفروضة بنظام الكوتا، و يكاد يكون وجود النساء في المناصب القيادية في الإدارات و المؤسسات العامة و الخاصة شبه معدوم. و لازالت النظرة العامة و الثقافة السائدة للمرأة بأنها غير قادرة على تولي عملية صنع القرار.

1.3 مشاركة النساء في انتخابات المجالس البلدية

بعد ثورة 2011 في ليبيا تقدمت البلاد نحو حكم محلي أكبر، ففي 2012 مرر المؤتمر الوطني العام قانونا حول الإدارة المحلية (القانون رقم 59) مقسما البلاد إلى 99 بلدية. ففي وضع انتقالي مثل حالة ليبيا، تصبح مؤسسات الدولة المركزية وبشكل متزايد غير قادرة على تحمل مسؤولياتها، ولذلك يزداد دور ناشطي الحكم المحلي في انهم الضامنون الأساسيون للاستيفاء للاحتياجات القاعدية و حقوق الشعب الليبي، والبلديات الجديدة يحتمل أن تلعب الدور الحاسم في تقوية الحكم المحلي، عن طريق تزويد الخدمة الفعالة وكذلك المساهمة في حل الصراع وفي أمن المجتمع.

تتكون كل بلدية من مجلس بلدي بعدد -7 9 مقاعد (والتي واحد منها محجوز للمرأة)، إدارة البلدية (الديوان)، وفي معظم الحالات يوجد مجلس شوري، يتألف من خبراء وشخصيات محلية تضطلع بتقديم النصح إلى المجلس البلدي. و قد اصبحت البلدية تبعا للقانون "مكلفة بتعزيز اللوائح البلدية، وتأسيس وإدارة المرافق العامة" بما في ذلك على سبيل المثال شؤون الصحية والاجتماعية والخدمات العامة.

شاركت النساء الليبيات في انتخابات الحكم المحلي، سواء كمرشحات، او ناخبات، و موظفات في اللجنة المركزية للانتخابات، وكذلك كمتطوعات في منظمات المجتمع المدني التي شاركت بالتوعية للانتخابات والتعريف بقانون 59 وآليات الترشيح والتسجيل للانتخابات ومراقبة لعمل وسير العملية الانتخابية، شحيحة هي البيانات المتوفرة عن انتخابات المجالس البلدية وغير كافية، حيث أكدت هذه البيانات ان عدد الناخبين المسجلين في انتخابات المجالس البلدية مليون و300 الف، ذكور 700 الف، بينما عدد الاناث 600 الف، ووصل اجمالي المترشحين للانتخابات 3500 مرشح، ولم تتوفر أي معلومة عن عدد النساء المترشحات، كما ان هناك بلديات لم تترشح فيها نساء ومنها الزنتان، زليتن و جادو، أما فيما يخص مجالس الشورى بالبلديات فلا توجد بها نساء، كما انه لم تستعين وزارة الحكم المحلي بأية مستشارات، الا ان حوالي نصف موظفي الوزارة من العنصر النسائي.

ثانياً: العوائق التي تحد من فاعلية دور المرأة في المجالس البلدية

2.1 معوقات المشاركة السياسية و صنع القرار

يعتبر ضعف تواجد المرأة في المناصب السياسية أحد التحديات التي تواجه المرأة، ويرجع هذا لضعف العمل السياسي في ليبيا بصفة عامة عبر التاريخ و الذي أثر سلباً على التمثيل السياسي للمرأة الليبية. و في الوقت الحاضر، أدى الوضع الأمني إلى عزوف النساء عن المشاركة تفادياً للتهديدات الأمنية و تعريض سلامتهن للخطر، و كما أدى غياب سلطة القانون إلى زيادة جرائم التشهير و التشويه مما زاد من ضعف مشاركة المرأة السياسية.

و من خلال نتائج التقرير أفادت المشاركات بأن رغم وجود الكوتا و انتخاب عدد من النساء في المجالس البلدية إلا أن مشاركتهن تآطرت في الصور النمطية التقليدية، حيث انعدم وجود النساء في اللجان النوعية الهامة و تسليمهن مهام تتعلق بالشؤون الاجتماعية و مشاكل المرأة و الطفل و ما إلى ذلك. و أضافت المشاركات بأن تهميش العضوات من قبل باقي أعضاء المجلس البلدي كان هو السائد و لم يتم إشراك أغلب العضوات في القرارات الهامة في المجلس و لا في مجالس المصالحة و مبادرات الحوار المجتمعي.

2.2 المعوقات الثقافية و الاجتماعية

الثقافة المجتمعية السائدة تشكل أحد المعوقات الرئيسية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فالموروث الثقافي الليبي لازال لا يعترف بقدرات المرأة في عملية القيادة و صنع القرار و هو ما أوضحته نتائج الاستبيان الذي رفض أغلبيته وجود المرأة في منصب رئيس الدولة و المناصب القضائية.

و قد انحصرت مساهمات المرأة في الصور التقليدية و الأدوار النمطية التي رسمها لها المجتمع، و أدت بالتالي للحد بشكل كبير من الاستفادة من قدراتها. و خلقت هذه الثقافة بيئة ترسخ التمييز النوعي في المجتمع، حيث تصدر الرجال عملية صناعة القرار، و أعاققت استفادة النساء من الخدمات و فرص العمل و شغل المناصب الادارية العليا.

من المهم التأكيد على إن المعوقات الثقافية في ليبيا مسألة مجتمعية و ليس لها علاقة مباشرة بالنظام الأبوي، و هو عائد بالدرجة الأولى للتنشئة الاجتماعية و التي رسخت الصور النمطية التقليدية ضد المرأة، مما أدى لافتقاد القدوة و النماذج النسائية القيادية الناجحة، و كذلك يرى البعض إن تدني تقدير النساء و دعمهم لبعضهن هو أحد أهم المعوقات الثقافية التي تحد من تقدم المرأة في مختلف المجالات.

2.3 الاحتياجات التدريبية و المعرفية

إن الرغبة في خدمة المجتمع كانت السبب الرئيسي لترشيح أغلب العضوات أنفسهن لانتخابات المجالس البلدية، بالإضافة لطموحاتهن الشخصية لتحقيق ذواتهن، و صنع تغيير في مجتمعاتهن، بما يمتلكن من مهارات و معارف.

تجربة الحكم المحلي تجربة جديدة في ليبيا مما يتحتم وجود برامج لبناء قدرات أعضاء المجالس البلدية بصفة عامة لسد هذه الفجوات المعرفية لانجاح العمل على المستوى المحلي. و على الرغم من أهمية هذا في انجاح عمل المجالس البلدية إلا أنه لم تخصص ميزانيات للتدريب و التطوير ، و لم تعتمد أي خطط أو استراتيجيات تدريبية للبلديات أو من وزارة الحكم المحلي.

وحسب ما أظهرت نتائج التقرير ، فإن لدى بعض العضوات مجموعة من الاحتياجات التدريبية و المعرفية ، ففي مجال الاحتياجات من المهارات الإدارية و الفنية ، شكلت الاحتياجات من التدريب على المهارات القيادية لفرق العمل ، و التخطيط الاستراتيجي ، وإدارة العلاقات مع العملاء أعلى نسب. بينما كانت أعلى ثلاث نسب في مجال الاحتياجات من المهارات الشخصية هي: مهارات مهارات التواصل مع الآخرين ، مهارات التفاوض و التشاور و اقتناع الغير ، خلق المبادرات و تصميم المشاريع لخدمة المجتمع المحلي؛ وأخيرا شكلت أعلى نسب من الاحتياجات من المعرفة التشريعية في مجال التعرف على القوانين و التشريعات المتعلقة بالعمل في المجالس البلدية ، و الحاجة لمعرفة القوانين و الاتفاقيات المحلية و الدولية المتعلقة بحقوق المرأة ، و أنظمة العمل داخل المجالس البلدية.

التوصيات

على المستوى الحكومي و التشريعي

- تخصيص عدد ملزم للجان من وزارة الحكم المحلي التي ترأسها و تشارك بها النساء في داخل البلدية مع مراعاة التنوع وعدم التركيز على شؤون المرأة و الاجتماعية فقط.
- التأكيد على وجود الكوتا النسائية و على زيادة التوسع فيها في الانتخابات القادمة حتى يمكن احداث اثر حقيقي للنساء في البلديات.
- العمل على توظيف الاعلام الرسمي للتوعية على أهمية وجود المرأة في مراكز صنع القرار مع التركيز على فوائده و التجارب الناجحة حول العالم.
- تخصيص بنود في الميزانية المخصصة لكل بلدية لدعم المشاريع خاصة بالمرأة في المجالس المحلية، من أجل العمل على اشراك المرأة في مشاريع التنمية المحلية.
- ضرورة وضع خطط تدريبية ثابتة تلامس الاحتياجات الحقيقية للعضوات للتأكد من فاعلية عمل المجالس المحلية.

على المستوى الغير حكومي

- بما أن المعوقات الثقافية مسألة مجتمعية و ليس لها علاقة مباشرة بالنظام الأبوي، عليه يجب أن تستهدف جهود التوعية و التثقيف لدور المرأة في المجتمع الرجال و النساء على حد سواء.
- التركيز على خلق قصص نجاح و نماذج يقتدى به للعمل على تغيير الصور النمطية للمرأة و اظهار قدرتها على قيادة التغيير و النجاح في ذلك.
- ضرورة تأسيس شبكة تواصل بين العضوات لتعزيز قدرات عضوات المجالس البلدية، وزيادة إمكانية الوصول إلى مصادر المعرفة وتبادل الخبرات فيما بينهن، مما يساعد على زيادة تأثيرهن كقائدات و زيادة المشاركة الفعالة للمرأة في الحكم المحلي.
- تصميم برامج للتدريب و رفع قدرات النساء في المجالس البلدية وبناء قدراتهن لتحسين أدائهن و قدرتهن على اتخاذ القرار بطرق حديثة و مبتكرة تبعد عن الطرق التقليدية في برامج رفع القدرات.